الابعاد الجيوبولتيكية للسياسة الصينية تجاه العراق بعد ٢٠١٤م.

م.م. سهير صلاح محمود تقي
وزارة التربية / مديرية تربية بغداد / الرصافة الأولى
Suhair7salah@gmail.com

المستخلص:

تعطي الصين اهتماماً كبيراً لعلاقاتها الدولية لعدة اسباب اهمها تحقيقاً لمصالحها السياسية وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب والسبب الأخر هو الحصول على مكانة مهمة ومؤثرة ضمن الساحة الدولية والإقليمية ومنع اي حواجز تقف في طريق خططها التنموية وهذا ما انعكس نحو توجيه علاقاتها وفق الإطار السلمي والدبلوماسي في تعاملاتها الخارجية لأثبات قوتها في النظام الدولي , لذلك فأن التوجه الصيني نحو العراق قائم على اساس تحقيق اهدافها الاقتصادية وهذا ما يبرهن توجهها نحو المواقف الوسطية تجاه قضايا العراق لأن ذلك يحقق لها منافع عديدة .

الكلمات المفتاحية : (الجيوبولتيك ، الساسة الصينية ، العراق ، الحزام والطريق ، الرؤية المستقبلية)

The geopolitical dimensions of Chinese policy toward Iraq after 2014

Suhair Salah Mahmoud Taqi
Ministry of Education / Directorate of Education Baghdad / Rusafa First

Abstract:

China pays great attention to its international relations for several reasons, the most important of which is to achieve its political interests and achieve the required economic growth, and the other reason is to obtain an important and influential position within the international and regional arena and to prevent any barriers that stand in the way of its development plans. Its strength is in the international system. Therefore, the Chinese approach to Iraq is based on achieving its economic goals, and this proves its orientation towards moderate positions towards Iraq's issues, because this brings it many benefits.

Keywords: (Geopolitics, Chinese politicians, Iraq, Belt and Road, future vision).

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث بالإجابة عن هذا السؤال :

- ماهي الأبعاد الجيوبولتيكية للسياسة الصينية تجاه العراق بعد ٢٠١٤ ، وما السيناريوهات المستقبلية لهذه السياسة .

- **فرضية البحث :**

تستند الدراسة على فرضية مفادها ان الاحداث التي طرأت بعد عام ٢٠١٤ اسهمت في حدوث تغيرات عديدة في العراق والساحة الدولية مما جعلت علاقات العراق السياسية والاقتصادية والأمنية تأخذ منحى جديد مختلف عما كان في السابق .

- **حدود البحث : وتشمل**

- الحدود المكانية : وتتمثل بدراسة كل من العراق والصين .
- الحدود الزمانية : وتمتد من ٢٠١٤ وحتى الوقت الحاضر .

- **منهجية البحث :**

اعتمدت الدراسة على استخدام مناهج معتمدة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيك وتتمثل بـ (المنهج الاقليمي والمنهج التحليلي فضلاً عن استخدام المنهج التأريخي) .

- **اهداف البحث :**

يكمن هدف البحث في الكشف عن أهم الأبعاد الجيوبولتيكية للسياسة الصينية تجاه العراق سواء كانت سياسية ام اقتصادية ام ثقافية بعد عام ٢٠١٤ .

- **اهمية البحث : وتتمثل بـ**

١) لهذا الموضوع اهمية كبيرة في الجغرافية السياسية والجيوبولتيك لكون الصين يمثل شريك اقتصادي مهم للعراق فضلاً عن المواقف السياسية المشتركة والتعاملات في مختلف المجالات بين البلدين .

٢) ان احداث عام ٢٠١٤ اسهمت في حدوث تغيرات عديدة في العراق سواء على مستوى علاقاته السياسية في المنطقة او تعاملاتهُ الاقتصادية مما جعل علاقاتهُ تأخذ منحى اخر مختلف عن ما كان قبل عام ٢٠١٤ نتيجةً لتلك الأحداث .

المبحث الأول

المراحل التأريخية للعلاقات العراقية الصينية

قبل الخوض في المراحل التأريخية للعلاقات العراقية الصينية لابد من تسليط الضوء على أهمية الموقع الجغرافي للعراق ودورهُ في رسم السياسة الصينية بالشكل الذي عليه الآن .

اولاً : أهمية الموقع الجغرافي للعراق :.

يقع العراق في القسم الجنوبي الغربي لقارة آسيا والقسم الشمالي الشرقي للوطن العربي تحدهُ تركيا من الشمال وايران من الشرق وسوريا والأردن من الغرب والسعودية من جهة الجنوبي الغربي والكويت والخليج العربي من جهة الجنوب وبذلك فهو يقع جغرافياً ضمن منطقة الشرق الأوسط ، ومن خلال هذا الموقع يحتل مكانه استراتيجية كبيرة لكونهُ يعد جسراً أرضياً يربط الخليج العربي بالبحر المتوسط عن طريق سوريا والتي تعد مدخل للشرق الأوسط من جهة والبحر الأحمر عن طريق الأردن من جهة أخرى فضلاً عن قربهُ من الأسواق العالمية والإطلالة التي يمتلكها على الخليج العربي والتي لها أهمية كبيرة نابعة من مكانة واهمية هذا السطح المائي نفسهُ لما يملكه من

اهمية استراتيجية واقتصادية مميزة إذ أن السيطرة على هذا الطريق تعني السيطرة على حركة الملاحة والتجارة العالمية وتعطيل الملاحة فيه تعني تعطيل امدادات النفط الى كافة انحاء العالم وهذا ما يؤثر بشكل كبير على اقتصاد دول العالم من ضمنها الصين ومن هنا ينبع اهتمام وتوجه الصين نحو العراق بالتحديد [١] .

ومن الناحية الفلكية فيقع العراق بين خطي طول (٣٨-٤٨ شرقاً) ودائرتي عرض (٢٩-٣٧ شمالاً) [٢] وبذلك فهو يمتد على ثمان دوائر عرض وهذا يعني أن هناك تنوعاً في الأقاليم المناخية والذي ينعكس بدورهُ على تنوع موارد الطاقة فيه ، أما بالنسبة للموقع البحري فكما اشرنا سابقاً بأنه يمتلك اطلالة بحرية على الخليج العربي تصل الى نحو (٦٠كم) فضلاً عن قربه من البحر المتوسط والذي يستخدمه العراق لتصدير الفائض من الإنتاج النفطي واستيراد الحاجات الأساسية وبذلك فأنه يربط الشرق بالغرب سواء بحرياً عن طريق الخليج العربي والبحر المتوسط أو برياً لكونه يقع في منتصف العالم فهو يربط مناطق وسط وشرق آسيا بأوربا ودول العالم ودول العالم الجديد عن طريق تركيا [٣] . **ينظر للخريطة رقم (١)**

خريطة رقم (١)

الموقع الجغرافي للعراق

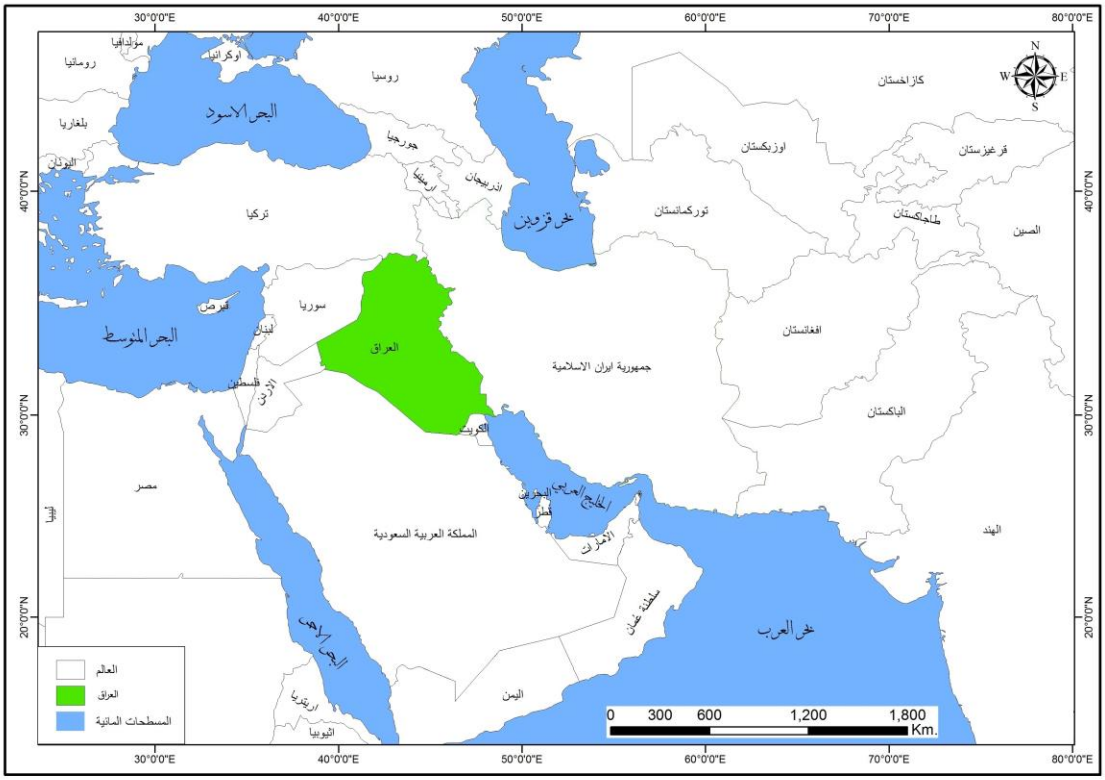

المصدر: من عمل الباحثة بالأعتماد على : اطلس العراق والوطن العربي والعالم , دار الأعرجي للنشر , بغداد , العراق , ٢٠١٣ , ص ٣ .

ومن الناحية الستراتيجية فحسب النظرية التي حددها ماكيندر (نظرية القوة البرية) فهو يقع على حافة منطقة قلب الأرض أي ضمن منطقة الهلال الداخلي المحيط بقلب الأرض فهو يحتل موقعاً مهماً من الناحية الستراتيجية ضمن حسابات الدول الكبرى مما أثر ذلك في أوضاعهُ السياسية والاقتصادية ، وبالنسبة للصين فقد ذكر ماكندر بأنها تشكل قوة برية عظمى في المستقبل وهذا مايدفعها للوصول الى مناطق الأطراف للوصول الى منطقة الخليج العربي لكونها تنظر بعين الاعتبار الى أهمية مصادر

الطاقة في هذهِ المنطقة ولاسيما النفط والغاز الطبيعي فضلاً عن أهمية هذهِ المنطقة بحد ذاتها ، كل ذلك يدفعها لتكوين علاقات متينة مع دول هذه المنطقة وتحديداً العراق [٤] . **ينظر للخريطة رقم (٢)**

خريطة رقم (٢)

موقع العراق وفق نظرية (ماكندر)

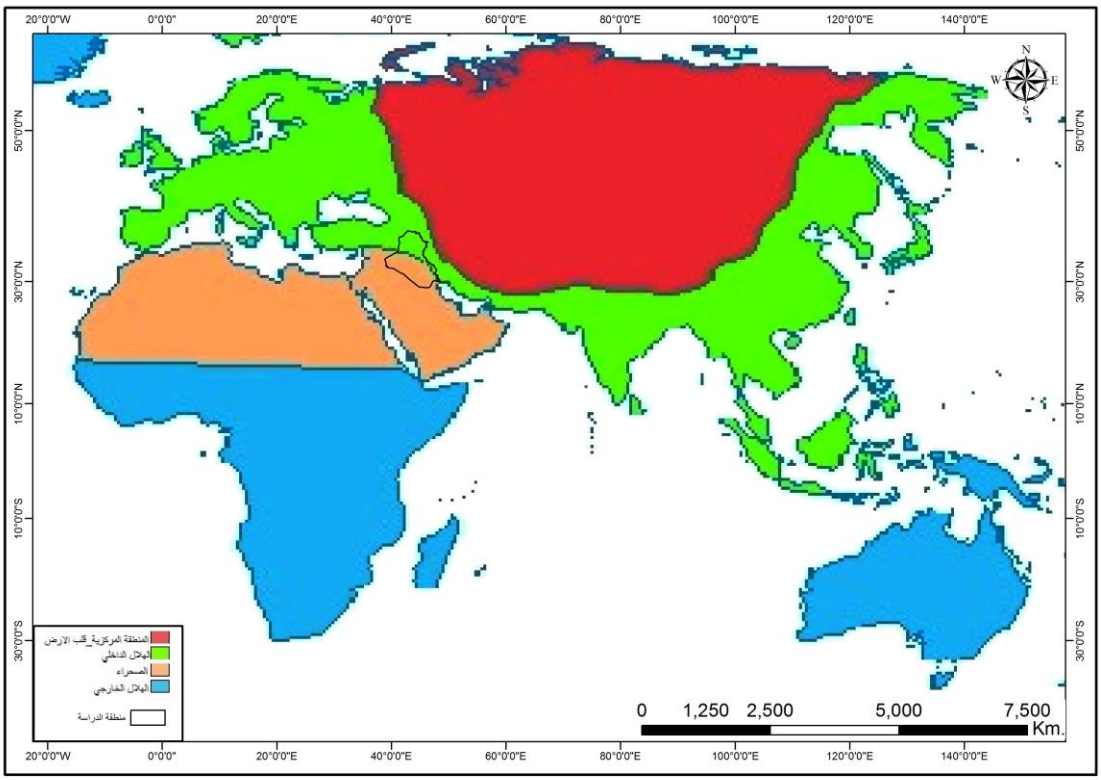

المصدر: من عمل الباحثة بالأعتماد على :

Norman j. Padelford , George a. Lincoln ,lee D.olrey, the Dynamics of inter national politics ,third Edition , Macmillan publishing co.inc,Newyork,1976,p.86.

- **ومن خلال ما تقدم نستطيع القول بان موقع العراق يشغل مكانة كبيرة من الناحية الجيوبولتيكية مما يجعل الصين تتوجه نحوه بأستمرار ليس فقط للموارد التي يمتلكها العراق ، وإنما تريد أن تحقق حلمها الاستثماري والمتمثل بمبادرة الحزام والطريق والتي سنتحدث عنها لاحقاً بشكل تفصيلي .**

ثانياً :- موقف الصين تجاه قضايا العراق :-

أن تأريخ قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ هو بداية لتوجهات الصين نحو العراق على الرغم من المواقف العراقية خلال تلك الفترة والتي تعد معادية من وجهة نظر الصين ومثال على تلك المواقف اقامة العراق علاقة مع جمهورية الصين الوطنية (تايوان) واعتبارها الممثل الشرعي لحكومة الصين فضلاً عن ذلك فقد عارض العراق تدخل الصين في حرب كوريا وقام بتأييد قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ والذي نص على رفض التدخل الصيني في كوريا ، وبذلك فأن جميع محاولات الصين بالتقرب من العراق لم تصل الى أي نتيجة ، لكن هذا الحال لم يدم طويلاً فبعد ثورة (١٤ تموز عام ١٩٥٨) في العراق أعلن الصين تأييدها واعترافها بالحكومة الجديدة بعد أيام قليلة من قيامها فكانت هذهِ الخطوة بداية جديدة في العلاقات بين البلدين إذ عبرت الحكومة الصينية عن رغبتها في تطوير العلاقات مع العراق ولم تمضي مدة حتى تبادل الطرفين البعثات الدبلوماسية في (٢٨/ آب / ١٩٥٨) وشمل التعاون مجالات عديدة [٥] .

وتم توقيع عدد من الاتفاقيات على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي وكانت نتيجة هذه الاتفاقيات توحيد المواقف السياسية حيال القضايا الإقليمية والدولية فضلاً عن زيارات متبادلة بين الطرفين على المستوى الثقافي والفني [٦] .

إذ كانت الصين تنظر الى هذا التعاون والتقارب في الوقت نفسهُ مع الاتحاد السوفييتي (سابقاً) بكونه تحديد للوجود الغربي في المنطقة خصوصاً بعد قيام العراق بسحب عضويته من (حلف بغداد) والذي يعد احد وسائل التغلغل للولايات المتحدة الامريكية في قضايا المنطقة .

لكن هذا الوضع التعاوني وتقارب وجهات النظر العراقي مع الصين لم يدم طويلاً فخلال فترة الستينات والسبعينات توترت العلاقات ما بين الطرفين لوجود عدة أسباب منها :-

١. العلاقة السيئة لحكومة العراق القائمة خلال تلك المدة مع الشيوعيين .
٢. مسألة استقلال الكويت عام ١٩٦١ إذ قامت الصين بأتخاذ موقفاً معادياً وغير داعم للعراق .

وعلى الرغم من حدوث بعض المؤشرات الايجابية والمتمثلة بتوقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي بين الطرفين خلال عام ١٩٧١ وتعهد الحكومة الصينية بتوفير الدعم الكامل للعراق في جهودهُ المتمثلة بتأميم ثروتهُ النفطية والقضاء على الشركات الاحتكارية الاجنبية ، الا أن ذلك لم يغير حالة التوتر السائدة في العلاقات بينهم ، لكن نستطيع القول بحلول منتصف السبعينات شهدت علاقة الطرفين تقدماً كبيراً في الوقت ذلك تراجعت علاقة العراق بالاتحاد السوفييتي (سابقاً) [٧] .

ويمكن تحديد أهم مواقـف دولة الصين تجاه قضايا العراق فيما يلي :-

١. موقف الصين من الحرب العراقية الايرانية :-

خلال فترة الثمانينيات نستطيع القول بأن السمة الغالبة لتلك المرحلة هي سياسة الحياد إذ اتخذت الصين موقف الحياد خلال فترة الحرب العراقية الأيرانية منذ بداية حدوثها وحتى نهاية الحرب ، وعلى الرغم من موقفها المحايد الا أن ذلك لم يمنع

الصين من امكانية تحقيق ارباح ومكاسب من هذهِ الحرب إذ أنها قامت بكسب ثقة الطرفين من خلال هذهِ السياسة ولحاجتها الملحة للحصول على السلاح والذي بقيت الحرب لمدة ثمان سنوات بسبب استمرار هذا التمويل وبذلك فأن الصين تصدر من السلاح للطرفين ما نسبتهُ (٧٠%) من مجموع صادراتها العسكرية في المدة ما بين (١٩٨٢-١٩٨٦) وفضلاً عن صادراتها العسكرية فقد حصلت الصين على عقود استثمارية وتجارية كثيرة في العراق [٨] .

إذ بلغت قيمة عقود الاسلحة نحو (٥) مليار دولار كما أن الصين ساهمت أيضاً في تطوير منظومة الدفاع الجوي العراقي [٩] .

إذ أن هذهِ السياسة المتبعة من قبل الصين جاءت نتيجة أهمية العراق في الاستراتيجية الصينية لما يحظى بهِ العراق من موقع جغرافي في منطقة الخليج العربي وثروات هائلة وموقع استراتيجي ضمن منطقة الشرق الأوسط وعلاقاتهُ مع القوى الدولية المؤثرة في الساحة الدولية خلال تلك الفترة لذلك كانت الصين حريصة جداً على توطيد علاقاتها مع العراق في كافة المجالات [١٠] .

وأكدت الدبلوماسية الصينية موقفها في أكثر من مناسبة ودعت الى ايقاف القتال إذ صرح وزير خارجيتها حول تلك الأزمة حيث قال " أن كلاً من العراق وايران ينتميان الى دول العالم الثالث وكلاهما من الدول الاسلامية والحكومة الصينية قلقة تجاه هذهِ الحرب لأنها لن تؤدي الا الى خسائر فادحة في أرواح وممتلكات الدولتين ولا يستفاد منها الا القوى العظمى (الولايات المتحدة الامريكية والأتحاد السوفيتي) التي تصطاد في الماء العكر " وكانت سياسة الصين خلال الحرب العراقية الأيرانية تتمحور حول نقطتين رئيسيتين هما :-

أ. خوف الصين من توغل الأتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي عن طريق أحد طرفي الحرب .

ب. خشية الصين من أن هذهِ الحرب قد تتسع لتشمل الدول الخليجية الأخرى القريبة من العراق وايران [١١] .

٢. موقف الصين من دخول العراق للكويت عام ١٩٩٠ :-

لقد أثرت أحداث ٢/آب/١٩٩٠ والمتمثلة بدخول القوات العراقية للكويت في السياسة الصينية إذ أنها حاولت أن تجد دوراً مهماً في الساحة الدولية والإقليمية بشكل يفوق دورها السابق فكانت تحاول أن تقوم بدور البديل الاساسي للأتحاد السوفييتي ، فبعد احداث العراق والكويت والتحالف الدولي الرافض لهذا الدخول اتبعت الصين سياسة يتمحور دورها على تنشيط دور منظمة الأمم المتحدة من أجل النظر في هذهِ الازمة فمنذ ان طالب مجلس الامن الدولي من خلال قرار رقم (٦٦٠) والذي ينص على انسحاب القوات العراقية من الكويت والعودة الى موقعهُ السابق اندفعت الصين الى محاولة اجراء توازن في موقفها من أجل تحقيق مايمكن تحقيقهُ من المصالح ، إذ أن جميع قرارات مجلس الأمن للفترة ما بين (٦/آب ولغاية ٢٨/تشرين الثاني/١٩٩٠) والتي نصت على عدة قرارات أولها فرض العقوبات الاقتصادية على العراق واعادة استقلال الكويت فضلاً عن عقوبات أخرى بما فيها النقل الجوي ، صوتت الصين لصالح تلك القرارات لكنها من جهة اخرى حاولت أن تنتهج طريقاً مختلفاً عن الولايات المتحدة الامريكية وروسيا إذ صدر بيان من قبلها نص على النقاط التالية :-

أ- أن الحكومة الصينية شعرت بالأسف تجاه التدخل العراقي في الكويت .

ب- على الجميع احترام استقلال الكويت وسيادة اراضيه .

ج- يجب تسوية جميع الخلافات ما بين الدولتين من خلال المفاوضات الدولية .

د- على العراق الاستماع لوساطة جامعة الدول العربية واطراف المجتمع الدولي وسحب قواته من الأراضي الكويتية في أسرع وقت ممكن .

ومن خلال هذا الموقف يتضح لنا بأن الصين ارادت تحقيق عدة مطالب في وقت واحد فمن جهة كان لهذهِ الأزمة فرصة كبيرة للصين لمشاركة جميع الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية في قراراتها بشأن هذه المسألة ومحاولتها الاثبات لهم بكونها عضو فعال ويمكن الاعتماد عليه في قراراتها ومن جهة اخرى فأنها حاولت أن تبرهن استقلالية موقفها وقراراتها عن طريق قيامها بالامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٦٧٨) والذي نص على اعطاء الحق للقوات المتحالفة باستخدام القوة ضد العراق ، وبذلك فهي ادركت حجم المنافع الاقتصادية التي ستحصل عليها من العراق جراء هذا الموقف [١٢] .

وعدم تصويتها على هذا القرار هو موقف مشابه لسياستها خلال فترة الحرب العراقية الأيرانية ورغبتها الدائمة في تسوية الأمور وعدم اللجوء للتدخل العسكري من قبل المجتمع الدولي لأنها لاتريد أن يتم استخدام سلطات الأمم المتحدة للتدخل في التوازنات الإقليمية والدولية ، فضلاً عن ذلك فأنها امتنعت عن التصويت على قرار الامم المتحدة رقم (٦٨٦) والذ طالب العراق بالألتزام بجميع القرارات السابقة وتحمل مسؤولية كافة الاضرار الناتجة عن دخولهُ للأراضي الكويتية وقامت بالتصويت على قرار (٦٨٧) الخاص بوقف اطلاق النار وتخطيط وترتيب الحدود بين العراق والكويت[١٣] .

وقد اسفرت سياسة الصين المرنة عن نتائج مهمة وذات فائدة كبيرة لها أهمها :-

أ- تم رفع كافة العقوبات الامريكية التي فرضت على الصين بعد احداث ميدان (تيان آن مين) عام ١٩٨٩ إذ تم توقيع اتفاقيات تجارية مع الولايات المتحدة بقيمة ما يقارب (١٠ مليار دولار) .

ب- حصلت الصين أيضاً على عدة قروض من قبل الجانب الكويتي .

ج- دخلت الصين سوق السلاح الخليجي إذ قامت بالتوقيع على عقد مع الحكومة الكويتية لشراء الاسلحة من الصين عام ١٩٩٧ .

وبعد جملة من القرارات الصادرة من قبل مجلس الامن الدولي وماتبعها من قبول أو امتناع عن التصويت من الجانب الصيني استمرت السياسة الصينية على نفس المستوى من المرونة فكانت تسعى الى دعم كافة المبادرات الساعية الى رفع العقوبات عن العراق ورفض الحضر الجوي ورفض قرار سنة ١٩٩٦ المسمى بـ (قانون تحرير العراق) والذي اعتبرتهُ تدخلاً في الشأن الداخلي العراقي وقامت بالترحيب بأتفاق النفط مقابل الغذاء الذي تم التوقيع عليه من قبل الحكومة العراقية مع الامم المتحدة ، وكان لهذا الاتفاق دور كبير في توقيع العديد من الاتفاقيات النفطية والتجارية مع العراق ، وبذلك فأن موقف الصين خلال تلك الفترة ولغاية ٢٠٠٣ كانت مواقف قائمة على اساس تحقيق التوازن ما بين قرارات الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق من جهة والحفاظ على علاقاتها مع العراق من جهة أخرى فضلاً عن ذلك فهي حاولت أيضاً تشكيل سياسة مستقلة لها واتباع نهج مختلف عن البقية من خلال عدم التصويت على بعض القرارات [١٤] .

٣. موقف الصين من الأحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ :-

مع وصول الاخبار بأن هناك نية للولايات المتحدة الامريكية مع بداية عام ٢٠٠٣ بأحتلال العراق سارعت الصين بالتحرك عن طريق عدة وسائل اعربت من خلالها عن قلقها الشديد تجاه هذهِ الحرب داعية الى حل الأمور بالطرق السلمية ضمن اطار الأمم المتحدة .

ولعل اهم اسباب قلق الحكومة الصينية تجاه هذه الحرب هي :-

أ- خوف الصين من سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على مصادر الطاقة الموجودة في العراق وبذلك الحال فأن هناك تهديد كبير للإمدادات النفطية العراقية المتجهة نحو الصين .

ب-خوف الحكومة الصينية من فقدان كافة مصالحها الاقتصادية في العراق والتي اسستها طيلة الفترات السابقة .

ج- كانت الصين ترى بأن لأحتلال العراق البلد المسلم سيؤثر على حالة الأمن في الصين ايضاً خصوصاً في اقسامها الشمالية الغربية ذات الغالبية المسلمة والمعروف عنها بكونها مناطق متوترة فكانت المسألة في حد ذاتها مقلقة بالنسبة للأمن الصيني [١٥] .

وعلى الرغم من جميع هذه الاسباب الا ان الصين سعت الى تحقيق نوعاً من التوازن كما هو معهود في سياستها إذ قامت بالأمتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي نص على الحرب ضد العراق عام ٢٠٠٣ وعملت على استخدام الحلول السلمية [١٦] .

وبعدما أصبحت الحرب الامريكية امراً واقعاً دعت الى اعادة القضية الى الأمم المتحدة واعطاء العراقيين انفسهم السيادة الكاملة وتشجيع العملية السياسية [١٧] .

ودخلت الصين من جديد الى الاسواق العراقية بعد استقرار الأوضاع نسبياً وكانت تهدف الى الحصول على فرص استثمارية خصوصاً وأنها من اوائل الدول التي وقعت مع العراق عام ٢٠٠٤ على عقود شراكة نفطية وبفوائد رمزية [١٨] .

كما تعهدت أيضاً بتقديم (٢٥) مليون دولا كمساعدة لإعادة اعمار العراق [١٩] .

فضلاً عن تقديم المساعدات الفنية للعراق وقامت بدعوة المسؤولين العراقيين لزيارة الصين وتم تبادل الزيارات بين الطرفين خال عامي (٢٠٠٣ و٢٠٠٧) وقامت الصين بإلغاء (٨٠%) من ديون العراق المستحقة للصين والتي بلغت ما يقارب (٨.٥ مليار دولار) ، قد بلغت عدد الشركات الصينية الاستثمارية في العراق لسنة ٢٠١١ مايقارب (١٠٨) شركة استثمارية فضلاً عن التعاون التجاري بين البلدين والذي وصل الى أكثر من (٢٤ مليار دولار) خلال عام ٢٠١٣ وهذا ماجعل العراق الشريك العربي الرابع للصين [٢٠] .

واستمر حجم التبادل بالتزايد حتى وصل عام ٢٠١٨ الى (٣٠ مليار دولار) وهذا ما يجعل الصين الشريك التجاري الاجنبي الاول بالنسبة للعراق خصوصاً وأن الصين تعد أحدى أكثر الدول المستهلكة للنفط وبذلك فالعراق هو الشريك الأمثل للحصول على امدادات نفطية مستمرة [٢١] .

المبحث الثاني

الأبعاد الجيوبولتيكية للسياسة الصينية تجاه العراق

اولاً : البعد السياسي :-

أن البعد السياسي لأي دولة من الدول لهُ دور كبير في تحديد توجهاتها وقراراتها المتخذة ولكون الصين تتمتع بكافة عناصر القوة التي كانت لها دوراً كبيراً في تحديد مكانة الصين في الساحة الدولية لكونها تمتلك اضخم قوة بشرية في العالم فضلاً عن قاعدتها الصناعية العظيمة واقتصادها المتنامي ، وكل هذه العناصر كان ورائها

تخطيط وبعد سياسي مسبق لكافة الأوضاع سواء كانت على المستوى الداخلي للصين أو على المستوى الخارجي وما يحدث في الساحة الدولية [٢٢] .

ولعل السبب الذي يقف وراء تطور علاقة الصين مع العراق هو ادراكها لأهميتهُ الجيوستراتيجية والأقتصادية فضلاً عن الأهمية الحضارية التي يتمتع بها العراق مما نتج عن ذلك الأدراك علاقات ذات أواصر قوية فالصين تتعامل مع العراق منذ فترات طويلة على مر الزمن بأختلاف حكوماتهُ لأنها تريد التعامل مع العراق في جميع الأحوال وفق المصالح المتبادلة سواء على مستوى الطاقة أو الاستثمار [٢٣] .

وعلى الرغم من كافة الظروف السياسية التي مر بها العراق الا أن الصين لم تستطيع عزلهُ عن مجريات أحداث العالم الخارجي لكون البعد السياسي لدولة الصين مدرك تماماً بأنه مهما تطورت الأوضاع في العراق سلباً كان أم ايجاباً سيكون لها نتائج كبيرة على المستوى الاقليمي وهذا ما سيؤثر على كافة التعاملات السياسية في المنطقة كـكل [٢٤] .

فقد صرحت الصين بعد الاحداث الأمنية التي حدثت في الموصل عام ٢٠١٤ بأن مكافحة الارهاب هو مسؤولية مشتركة بين المجتمع الدولي واستقرار العراق هو المصلحة المشتركة للجميع وكذلك أوضحت بأنها مستعدة لتقديم كافة المساعدات الأنسانية للمهجرين واللاجئين ، ودائماً ما نجد أن سياسة الصين تجاه احداث العراق تظهر بشكل حيادي لكونها حريصة على عدم التدخل في الشأن السياسي الداخل للعراق ودائماً ما تدعم الجهود المبذولة من الحكومة العراقية خصوصاً بعد احداث عام ٢٠١٤ للحفاظ على سياستها المتبعة تجاه العراق من جهة وأن تضع في الاعتبار الحفاظ على التفاهم والاستقرار في علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية لضمان عدم عرقلة مصالحها الاقتصادية ومشاريعها الاستثمارية في العراق من جهة أخرى [٢٥] .

لأننا عن الحديث عن علاقة العراق والصين لايمكن أن نستثني دور الولايات المتحدة في هذهِ العلاقات وتأثيرها الكبير لما تمتلكه من نفوذ في العراق والصين تدرك تماماً ذلك الدور وأنه ممكن أن يؤثر على علاقتها مع العراق لكون الولايات المتحدة الامريكية تعد قوة عظمى لايمكن تجاهلها ، وذلك فأن سياسة الصين المتبعة في العراق مع وجدود الدور الامريكي تهدف الى التنسيق أو على الاقل ضمان عدم المعارضة من قبل الجانب الامريكي [٢٦] .

لأن خلاف ذلك سيؤدي الى امكانية قطع طرق المواصلات البحرية للصين في الخليج العربي فضلاً عن توقيف لكافة مشاريعها في منطقة الشرق الاوسط وايقاف كافة تعاملاها الاقتصادية مع دول المنطقة ، وبناءً على ذلك فأن سياسة الصين متوجهة نحو ايجاد الحلول السلمية والوسطية في تعاملاتها مع العراق [٢٧] .

ثانياً :- البعد الاقتصادي :-

بالنسبة للبعد الاقتصادي فأن كانت السياسة الخارجية للدولة لاتعتمد على اساس اقتصادي متين فلا يمكنها تحقيق الأهداف المرجوة منها لأن ضعف أو قوة اقتصادها يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على تعاملاتها الخارجية فلابد من الاعتماد على هيكل اقتصادي قوي قائم على اساس الاستقلالية وعدم التبعية ، ومن ضمن ذلك السياق فأن الصين وحسب معطيات الواقع تشهد صعوداً كبيراً في الجانب الاقتصادي مما يؤهلها لكي تكون قوة عالمية ذات دوراً فاعل فهي صاحبة اسرع نمو اقتصادي في العالم واصبحت عنصراً فعالاً في مجال التطور التكنلوجي مقارنةً مع الدول الأخرى [٢٨] .

إذ ادركت الصين طبيعة النظام الدولي الجديد وأهمية الاقتصاد لتوسيع نفوذها في مرحلة مابعد الحرب الباردة خصوصاً وأن التحولات الجارية في الساحة الدولية تصب في مصلحتها [٢٩] .

ومع وجود المصالح الاقتصادية المشتركة بين أي طرفين فسيكون التحالف ناجحاً وقوياً ومتماسكاً وكلما قلت التعاملات في هذا الجانب اصبحت العلاقات هشة ومرحلية وغير مستقرة (٣٠) .

وعند الحديث عن العلاقات العراقية الصينية فلا يمكن أن نستبعد العامل الاقتصادي منها لكونهُ يمثل البعد الرئيسي في علاقة الصين تجاه العراق خصوصاً وأنها تقدر علاقتها مع العراق ضمن هذا الجانب وتصفهُ كشريك اقتصادي مهم ويستحق الثقة وتهدف الى انشاء شراكة استراتيجية مع العراق من خلال ضمهُ الى (البنك الاسيوي للأستثمار) للحصول على قروض لتنفيذ مشاريعهُ في مجال الأعمار والبنى التحتية (٣١) .

وقد وقع العراق عام ٢٠١٥ اثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي الأسبق (حيدر العبادي) مع الجانب الصيني على (خمس اتفاقيات ومذكرات تعاون اقتصادي وتكنولوجي وعسكري ودبلوماسي) وخلال هذهِ الزيارة تم الترحيب بتوسيع الشركات الصينية في مجال الأستثمار وتضمنت هذه المذكرات مايأتي :-

١. مذكرة المشاركة ببناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد .
٢. مذكرة تفاهم تخص التعاون الاقتصادي والتكنلوجي بين الطرفين .
٣. مذكرة تعاون عسكري مابين البلدين .
٤. مذكرة توقيع اتفاقية بشأن مجال الطاقة .
٥. مذكرة توقيع اتفاقية تختص بأعفاء متبادل لتأشيرة دخول الجوازات الدبلوماسية (٣٢) .

كما وتم أيضاً خلال عام ٢٠١٩ وأثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق (عادل عبد المهدي) الى الصين توقيع ثمان اتفاقيات ومذكرات تفاهم تحت مسمى (النفط

مقابل البناء) إذ ضمت عقود لأنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية وأنشاء (٥) مدن صناعية مشتركة بين الجانبين فضلاً عن مشاريع تخص مجالات الاتصال ومشاريع لأعادة الأعمار وتطوير البنى التحتية وتم الاتفاق أيضاً على مشاريع أخرى تخص الجانب الاقتصادي والثقافي [٣٣] .

ولهذهِ الاتفاقية أهمية كبيرة خصوصاً بعد تنفيذ طريق الحرير الجديد أو كما يسمى (مبادرة الحزام والطريق) لكون العراق وحسب موقعه الجغرافي يعد عنصراً اساسياً لإنجاح هذا المشروع [٣٤] ، **لذلك ونظراً لأهمية الحديث عن هذه المبادرة سنتطرق اليها بشكل مفصل من حيث جذورها التاريخية وأهدافها وأهميتها لكلا الجانبين .**

مبادرة الحزام والطريق :-

تعد مبادرة الحزام والطريق من أكثر السياسات الاستثمارية الصينية اهمية في القرن الواحد والعشرين على المستوى الاقتصادي والسياسي لكونها ستمنح الصين مجالاً أكثر فاعلية من السابق في العلاقات الدولية وترسم أساس متين لمستقبلها الاقتصادي ، وقبل الخوض في هدف المبادرة واهميتها للعراق لابد من التعرف على الأساس التاريخي لهذه المبادرة [٣٥] .

١. **الجذور التأريخية لمبادرة الجزام والطريق :-**

انطلق مبدأ المبادرة من جديد عن طريق مايسمى سابقاً بـ (طريق الحرير) والذي يعد أعظم طريق تجاري حيث كان يربط الصين بدول آسيا وأوربا وافريقيا أيضاً وامتد هذا الطريق لمسافات طويلة كانت تصل الى آلاف الكيلومترات واستمر لفترة بنسبة طويلة ما يقارب أكثر من (١٥٠٠ عام) ، وقد شهد هذا الطريق قيام العديد من المراكز التجارية الدولية مما اعطى روح المنافسة من أجل تحقيق المزيد من المكاسب

وفتح طرق أخرى جانبية فكان لهُ دور كبير في ازدهار الحضارات الواقعة على جانبيه خصوصاً وأن التبادل التجاري كان يعد من أقوى وسائل الاتصال بين الأمم [٣٦] .

وعلى الرغم من وجود طرق أخرى تربط الصين بدول آسيا الوسطى وأوربا وافريقيا الا أن طريق الحرير يعد الأشهر بينهم وقد اتخذ اسمهُ هذا من (الحرير) الذي كان من أكثر البضائع المنقولة عبر هذا الطريق والأغلى من ناحية الثمن ، وكانت هذهِ البضائع تمر عبر أراضي بلاد فارس وتدخل بعدها الى العراق حتى تصل الى بلاد الشام ومنها يتم نقلها عن طريق البر والبحر الى قارتي أوربا وأفريقيا [٣٧].

٢. اهداف المبادرة :-

أعلن الرئيس الصيني عام ٢٠١٣ عن مبادرة الحزام والطريق والتي تضمنت اعادة أحياء لطريق الحرير القديم وبقيت حتى عام ٢٠١٦ تعرف بأسم (حزام واحد طريق واحد) [٣٨] ، ويعني بالحزام الواحد طريق الحرير القديم والذي يمثل شبكة من الطرق البرية التي تربط الصين بدول جنوب شرق آسيا ودول الشرق الأوسط ، أما الطريق الواحد فيقصد به المسارات البحرية التي تهدف الصين الى تطويرها مع العالم الخارجي [٣٩] .

وبعدها تم تغيير الاسم رسمياً الى (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) لأن الحكومة الصينية رأت بأن التركيز على مصطلح " واحد " سيخلق سوء فهم من قبل باقي الدول وأختصاراً لذلك عرفت بأسم " مبادرة الحزام والطريق " [٤٠] .

وتقوم المبادرة على اساس أنشاء شبكة من السكك الحديدية ومد شبكات أنابيب النفط والغاز وخطوط نقل الطاقة الكهربائية فضلاً عن تطوير البنية التحتية للبلدان المشاركة في هذهِ المبادرة لتعزيز التواصل بين الصين والقارات الثلاث .

وتهدف المبادرة الى أنشاء خمسة ممرات رئيسية ثلاثة منها ممرات برية وممرين بحريين وكما يلي :-

أ- **الممر الشمالي** :- والذي يمثل طريق الحرير الشمالي ويكون ممتد بين الصين نحو أوربا مروراً بسيبيريا جنوب روسيا الاتحادية وصولاً الى بحر البلطيق .

ب- **الممر الأوسط** :- يمثل الطريق الوسطي ويمتد من الصين عبر أسيا الوسطى مروراً بإيران ودول منطقة الشرق الاوسط وينتهي بأوربا وشمال افريقيا .

ج- **الممر الجنوبي** :- والذي يمتد من الصين متجهاً نحو جنوب آسيا حتى يصل الهند .

أما الممرات البحرية فتتمثل بـــ

أ- **الممر البحري الغربي** :- والذي يمتد من بحر الصين متجهاً نحو المحيط الهندي مروراً بالبحر العربي فالبحر الأحمر وصولاً الى البحر المتوسط عبر قناة السويس .

ب- **الممر البحري الجنوبي** :- والذي يمتد من بحر الصين أيضاً متوجهاً نحو المحيط الهادي [٤١] . **ينظر للخريطة رقم (٣)**

وكان هناك أهداف ودوافع رئيسية وراء طرح الصين لهذهِ المبادرة يمكن ايجازها فيما يلي :-

أ- **أهداف سياسية** :-

تتمثل بتعزيز الوجود الصيني في منطقة اوراسيا وتأكيد وجودها على المستوى الاقليمي والدولي فضلاً عن هدفها في تغيير النظام الدولي السائد من الأحادية

والمتمثل بالوجود الامريكي نحو التعددية القطبية من أجل تحقيق وجودها واستقرارها الكامل [٤٢] .

ب- **اهداف اقتصادية :-**

تتمثل بالاستفادة من النمو الاقتصادي الحاصل لتصريف منتجاتها وتحقيق المزيد من الأرباح وتقليل الحواجز المعرقلة للتجارة ورفع مكانة (اليوان الصيني) على المستوى العالم وجعلهُ عمله مستخدمه في عمليات التبادل التجاري ، فضلاً عن اهدافها الداخلية والمتمثلة بتحقيق تنمية متوازنة لكافة نواحي الصين وخصوصاً المناطق الغربية والوسطى منها ، وكذلك تعزيز وجود مجالها التكنلوجي وشركاتها على مستوى العالم وتطوير المستوى الاستثماري مع أكبر عدد ممكن من الدول من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة ، هذا فضلاً عن وجود أهم سبب اقتصادي وهو النفط خصوصاً وأنها تعد ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم وأهداف اقتصادية أخرى كالتقليل من مدة نقل البضائع من خلال الممرات التي ستقوم بأنشائها .

ج- **اهداف أمنية :-**

وتتمثل بهدف الصين في حماية مشاريعها في كافة الدول التي تعاني من اضطرابات داخلية تعيق عمل مشاريعها الضخمة ولاسيما في الدول الافريقية ويتم ذلك من خلال تأمين الممرات التي ستقوم بأنشائها عن طريق تلك المبادرة ، فضلاً عن ذلك هدفها بتنوع مصادر التدفق النفطي من خلال ايجاد مناطق استثمار متعددة ، وكذلك أهداف أخرى أمنية على المستوى الداخلي للصين والمتمثلة بحركة (الايغور) المتواجدين غرب الصين وقلقها الدائم نتيجة للحركات الانفصالية المحتملة ، واخيراً تعزيز قوتها البحرية عن طريق حصولها على قواعد بحرية على طول الممرات والمضايق [٤٣] .

خريطة رقم (٣)

المسارات الرئيسية في مبادرة الحزام والطريق

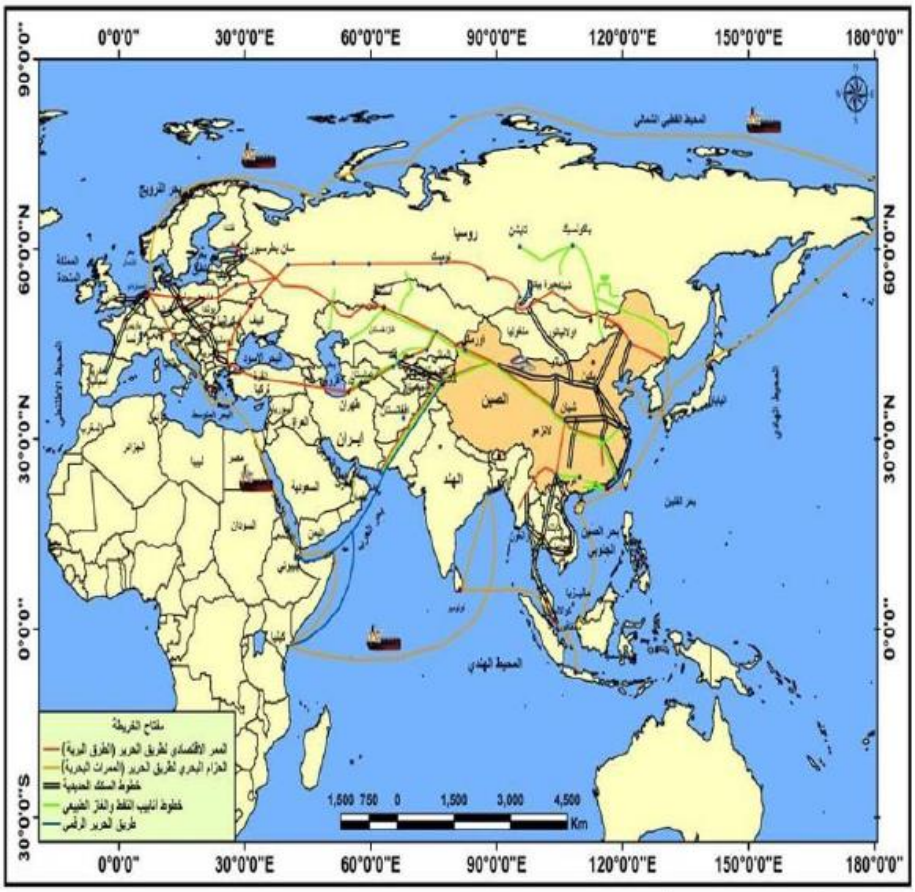

المصدر: مثنى مشعان المزروعي ,المسارات الجغرافية لعقد الؤلؤ الصيني وانعكاساتهُ الجيوسياسية على دول مجلس التعاون الخليجي , مجلة كلية التربية جامعة واسط , المجلد (٢) , العدد (٣٨) ,٢٠٢٠ , ص ٧٠٧ .

٣. أهمية المبادرة للعراق والصين :-

على الرغم من أن العراق لم يدرج كـعضواً مشارك في هذهِ المبادرة عكس دول جوارهُ (السعودية وتركيا وإيران) الا أن ذلك لايمنع بأنه جزء مهم منها خصوصاً وأن العلاقات العراقية الصينية تتسم بالثبات والتطور ، ويتضح ذلك من خلال التبادل التجاري المستمر بين البلدين فضلاً عن ذلك فأن العراق يعد من المصدرين الرئيسيين للنفط والغاز الى الصين ولكون دول جوار العراق مشاركة في هذهِ المبادرة فمن الطبيعي أن يكون لهُ دوراً كبيراً فيها علماً بأن العراق يقع على الطرق المؤدية الى السواحل الشرقية للبحر المتوسط في سوريا .

فضلاً عن أهميتهُ الكبيرة للوصول الى البحر المتوسط فأن لهُ أهمية خاصة كونهُ يشكل الممر الذي يؤدي الى دول الخليج العربي والذي تسيطر الولايات المتحدة الامريكية عليها ولهذهِ المنطقة أهمية استراتيجية ضمن مبادرة الحزام والطريق لأنها تمثل العقدة البحرية الأكثر أهمية في الشرق الأوسط فضلاً عن امتلاكها كميات هائلة من النفط والذي يعد العنصر الاساسي لتحقيق اهدافها خصوصاً وأن دول هذه المنطقة مازالت غير قادرة على تطوير علاقتها مع الصين وتوجيه سياستها الخارجية من دون موافقة الولايات المتحدة الامريكية ، لذلك فأن الصين في تلك الحالة لاتستطيع الاستغناء عن أهمية الدور العراقي في هذه المبادرة [٤٤] .

فأن استطاعت الصين الوصول الى هذهِ الممرات المخطط لها ستتمكن من تصريف كافة منتجاتها عالمياً وبأقصر الطرق لاسيما أن اسواق دول الشرق الأوسط تعد الأكثر استهلاكاً للمنتجات الصينية ، أما بالنسبة للنقل الجوي فالعراق يقع على أقصر الطرق التي تربط دول غرب أوربا وجنوب شرق آسيا وبذلك فأنه يمكن أن يكون مركزاً لمرور و هبوط الطائرات وهذا ماسيدعم الاقتصاد العراقي بشكل كبير .

ويمكن ايجاز الأهمية الاستراتيجية للعراق والتي تعد الدافع الرئيسي لضمهُ لهذه المبادرة فيما يلي :-

أ- موقع العراق الجغرافي المهم والذي يقع في قلب الشرق الأوسط وهي منطقة اتصال قارات العالم القديم (آسيا وأفريقيا وأوربا) . **ينظر للخريطة رقم (٤)**

ب- الثروات الهائلة التي يمتلكها العراق من مصادر الطاقة كـالنفط والغاز فضلاً عن مصادر أخرى كـالكبريت والفوسفات ومعادن ذات أهمية كبيرة ، ومايمتلكهُ أيضاً من الاحتياطي النفطي الهائل والذي يجعلهُ أخر الدول النفطية نضوباً حسب ماتشير اليه الدراسات المختصة في هذا المجال .

ج- الدور الاقليمي المؤثر الذي يحظى بهِ العراق ضمن المنطقة كـكل [٤٥] .

خريطة رقم (٤)

موقع العراق والصين بالنسبة للعالم

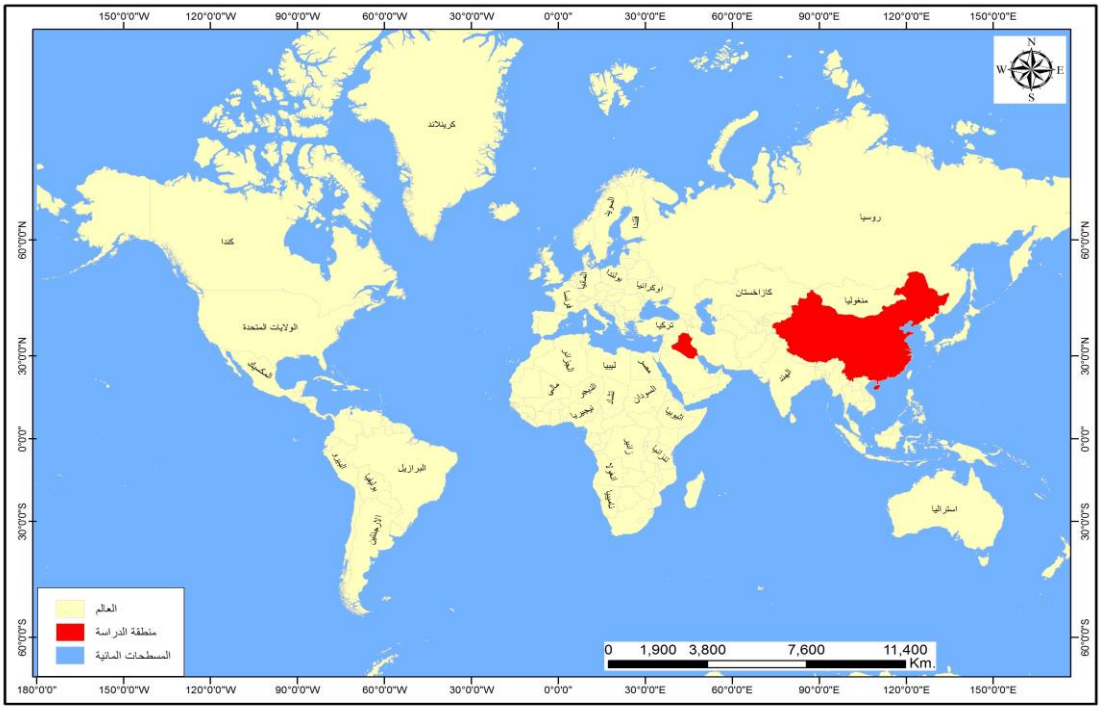

المصدر : من عمل الباحثة بالأعتماد على : الأطلس العام , مطبعة الرصافي , بغداد , العراق , ٢٠١١, ص ٢٦ .

أما إذا أردنا أن نحدد المنافع الاقتصادية والسياسية لهذه المبادرة يمكن تلخيصها فيما يلي :-

أ- الفوائد الاقتصادية التي سوف تقدمها طرق سكك الحديد والتي ستؤدي الى زيادة الصادرات وتزايد في حجم الاستثمارات .

ب- سيؤدي المشروع الى زيادة عمليات التوظيف ودخل الشركات والعمال على حد سواء .

ج- كما ان هذا المشروع سيوفر منافع كبيرة للمجتمع من خلال توفير وسيلة نقل أقل كلفة وأكثر سرعة وكفاءة مقارنةً بوسائل النقل التقليدية وتقليل نسبة الازدحام المروري .

د- توفير الايدي العاملة وتحريك عجلة الاقتصاد العراقي [٤٦] .

هـ- كما أن طبيعة سير هذهِ الممرات ستجعل من منطقة الشرق الاوسط بشكل عام طريق حيوي يربط قارات العالم القديم مما سيجعلها مستقبلاً مناطق نمو اقتصادي لكونها ستحدث تغييرات جيوسياسية واقتصادية في المنطقة ولكون العراق جزء منها فأن ذلك الأمر سيعود عليه بالنفع لذلك يجب اتخاذ خطوات واضحة تجاه هذا المشروع [٤٧] .

و- ستعيد هذهِ المبادرة احياء دور العراق المحوري في عملية التبادل التجاري الى سابق عهدهُ لما يملكه من أهمية استراتيجية وجيوبولتيكية كبيرة .

ز- هذا المشروع سيقوم بتطوير كبير في مجال التعاون الاقليمي والدولي للعراق وسيقيم علاقات شراكة مع الدول التي تقع على طول هذا الطريق وامكانية انضمامهُ الى منظمة (شنغهاي للتعاون) وكذلك (بنك الأستثمار الاسيوي) .

ح- أن أهم فقرة في هذا المشروع هو تبنيها مشاريع البناء واعادة الأعمار مما سيكون لها أهمية كبيرة للعراق خصوصاً في الوقت الحالي والحاجة الملحة لتطوير البنى التحتية في العراق [٤٨] .

- ويمكن تحديد المجالات الأقتصادية للبعد الأقتصادي الصيني تجاه العراق فيما يلي -:

١. مجال الطاقة :-

العراق من الدول التي تمتلك احتياطات ضخمة في المجال النفطي إذ يحتل المرتبة الخامسة عالمياً فهو يمتلك احتياطي نفطي مؤكد من النفط الخام حوالي (١٤٥ مليار برميل) وهو مايقارب (٢٠.٦%) من مجمل احتياطي دول المنطقة العربية النفطية المنتجة والمصدرة لمادة النفط الخام والتي تبلغ (٧٠٣.٤% مليار برميل) وهو مايعادل نسبة (١١.٦%) من مجمل احتياطي النفط المؤكد في العالم والذي يبلغ (١٢٤٨.١ مليار برميل) .

كل تلك المعطيات تشكل دافعاً كبيراً للكثير من دول العالم للحصول على امدادات نفطية مستقرة من السوق العراقي وخصوصاً الصين وهذا ما يفسح المجال للعراق كونهُ في محل قوة ويمتلك القدرة على التفاوض ضمن هذا المجال من خلال امكانيتهُ على سد كافة احتياجات الصين النفطية ، مقابل المشاريع التي تتولى الصين تنفيذها في مختلف المجالات الاقتصادية ولعل ابرزها مشروع (ميناء الفاو الكبير) (وممر القناة الجافة) [٤٩] .

وقد زادت الصادرات النفطية العراقية للصين الى (٦٠.١٢ مليون طن) وهو مايعادل نسبة (١٦.١%) خلال عام ٢٠٢٠ وبذلك يكون العراق ثالث أكبر بلد مورد للنفط الى الصين [٥٠] .

ووفق هذا التنامي الكبير ضمن هذا المجال يكون العراق شريكاً مهماً للصين وهذا ما يصب بشكل ايجابي تجاه العراق لبناء علاقات جيدة على المستوى الاقتصادي ، لأن مصلحة الجانبين تلتقي في الاستفادة من مواردهما فيمثل العراق للصين أهم مصدر من مصادر الطاقة وفي المقابل تمثل الصين للعراق مورد مالي رئيسي لتمويل الاقتصاد العراقي (٥١) .

٢. مجال الاستثمار :-

بعد الانتصارات التي حققها العراق على تنظيم داعش والنجاحات التي شهدها على المستوى الأمني دعت الحكومة العراقية خلال مؤتمر الدول المانحة في الكويت الى اعادة اعمار لجميع المناطق المحررة وكانت الصين أول المستجيبين لهذهِ الدعوة للمشاركة في حملة اعادة الأعمار ، إذ أنها قامت بالتوقيع مع الحكومة على اتفاقية استثمارية لإعادة الأعمار في تلك المناطق وفي عموم العراق أيضاً من خلال ما ستقدمهُ من رأس المال بأعتبارها تمتلك احتياطات مالية كبيرة مقابل النفط العراقي ، فضلاً عن توقيعها لمذكرات التعاون والتي شملت مجالات عدة عام ٢٠١٥ والتي اشرنا اليها سابقاً (٥٢) .

وينقسم الاستثمار الصيني في العراق الى مجالين الأول هو مجال البنى التحتية حيث وقعت الحكومة العراقية مع الجانب الصيني على عقود استثمارية عديدة منها عقد شركة (بولي) الصينية التي تختص في مجال التكنلوجيا خلال عام ٢٠١٢ وشركات اتصالات صينية مثل (هواوي و ZTE) ، فضلاً عن استثمارات في مجال النقل إذ وقعت الحكومة العراقية مع الصين عقداً مع شركة (DMU) الصينية لتزويد العراق بـ (١٢) طقماً للقطارات المتكاملة بمبلغ (١٣٨ مليون دولار) ، وقد شملت الاستثمارات الصينية في مجال الكهرباء أيضاً من خلال توقيع عقدين مع شركة (شنغهاي الكتريك كروب) وذلك لتنفيذ محطات كهربائية في محافظة واسط بمبلغ (

٢مليار دولار) فضلاً عن تنفيذ محطات كهرباء حرارية في محافظة صلاح الدين ، وعقود أخرى تختص بقطاعات البنى التحتية ، أما المجال الاستثماري الثاني للصين في العراق هو مجال الطاقة بحكم حاجتها الملحة للحصول على امدادات نفطية بشكل مستمر ودائم لتعزيز عجلة اقتصادها المتنامي [٥٣] .

وتم أيضاً خلال عام ٢٠١٩ توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين كلا الجانبين شملت مجالات استثمارية عديدة في العراق كما أوضحنا سابقاً [٥٤] .

٣. التبادل التجاري :-

كما ذكرنا سابقاً بأن حجم التبادل التجاري بين العراق والصين شهد تضاعفاً كبيراً ما بعد فترة الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، واستمر بالارتفاع حتى عام ٢٠١٤ وبعدها انخفض بسبب الأوضاع الأمنية وسيطرة تنظيم داعش مما سبب انخفاض في حجم التبادل التجاري [٥٥] .

ولكن سرعان ما أرتفع بعد الانتصارات الأمنية التي حققها العراق ليصل الى (٣٠ مليار دولار) خلال الأعوام (٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠) [٥٦] . **ينظر للجدول رقم (١)**

جدول رقم (١)

حجم التبادلات التجارية بين العراق والصين لمدة (٢٠١٦-٢٠٢٠)

السنة	حجم التبادل التجاري (مليار دولار)
٢٠١٦	١٨ مليار دولار
٢٠١٧	٢٢ مليار دولار
٢٠١٨	٣٠ مليار دولار
٢٠١٩	٣٠ مليار دولار
٢٠٢٠	٣٠.١ مليار دولار

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :-

١. سلام جبار شهاب ، الاثار المحتملة لمبادرة الحزام والطريق على العراق ، قضايا سياسية ، العدد (٥٨) ، ٢٠١٩ ، ص ١٤٢ .

٢. علي جواد ، التبادل التجاري بين العراق والصين ٣٠.١ مليار دولار خلال ٢٠٢٠ ، بتاريخ ٨ /٢/٢٠٢١ ، على الموقع الالكتروني : https://www.aa.com.tr/ar

ثالثاً : البعد الثقافي :-

تتجه الصين في سياستها المتبعة تجاه العراق والدول العربية كافة نحو تعزيز الجانب الثقافي فقد صرحت في أكثر من مناسبة عن أهمية الجانب الحضاري والثقافي في تعاملاتها مع جميع الدول لدورهُ الكبير في تقوية أواصر الصداقة وبحكم العلاقات التأريخية التي تربط الصين مع العراق منذ فترات زمنية طويلة قامت الصين بعمل دورات تدريسية لمسؤولين عراقيين في وزارة التخطيط والتجارة والتعليم العالي ، فضلاً عن منحها لزمالات دراسية للطلبة العراقيين [٥٧] .

إذ تحظى الجامعات الصينية والمراكز البحثية فيها على خبرات عالية المستوى في كافة المجالات كالهندسة والزراعة والصناعة والتصنيع العسكري والسياحة والعديد من المجالات المتطورة لذلك من الضروري زيادة التبادل الثقافي بين الدولتين لكونهُ يعمق العلاقات بشكل أكبر [٥٨] .

المبحث الثالث

الرؤية المستقبلية للسياسة الصينية تجاه العراق

أولاً :- مشهد التطور (التصاعد) في العلاقات العراقية الصينية :-

يفترض هذا المشهد بأن سياسية الصين تجاه العراق سوف تشهد تطوراً سريعاً لهُ ابعاد كثيرة على المدى الطويل خصوصاً وأن هناك فرص داعمة لتحقيق هذا المشهد وفق الأهمية التي يتمتع بها العراق في المنظور الصيني ، ويمكن تحديدها فيما يلي :-

١) أن السجل التأريخي للعلاقات العراقية الصينية يعود الى فترة طريق الحرير ولم تسجل العلاقات بين الطرفين أي انقطاع على المستوى السياسي أو الاقتصادي طيلة الفترات السابقة حتى خلال الأزمات التي مر بها العراق كحربة مع إيران وأزمة العراق مع الكويت عام ١٩٩١ وفترة الحصار الاقتصادي وحتى الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ ولغاية الوقت الحالي .

٢) يعد العراق بوابة الصين للدخول الى منطقة الشرق الاوسط من خلال أتباع سياستها الدبلوماسية ، إذ أنها متجهة نحو تشكيل التحالفات والاتفاقيات التعاونية مع كافة دول المنطقة بما فيها العراق لكي تقلل من خطر السيطرة الامريكية على المنطقة .

٣) وجود منافسين للصين على المستوى الدولي وأهمها الولايات المتحدة الامريكية الأمر الذي يجعلها تزداد في توجهها الاقتصادي نحو العراق لأهميتهُ الاستراتيجية في المنطقة العربية والشرق الأوسط ، فضلاً عن الموارد الهائلة التي يمتلكها وبأعتباره سوقاً مهماً للبضائع الصينية ومجالاً كبيراً للاستثمار ، ولعل ما يثبت ذلك التطور الكبير في العلاقات بين الجانبين هو زيادة في استثمارات الصين في قطاع

الطاقة والتي سيكون لها أثر مهم في رسم العلاقات بشكل افضل في المستقبل [٥٩] .

٤) لطالما أكدت الصين خلال أكثر من موقف دعمها للعراق فمنذ بداية الاحتلال الامريكي حاولت الصين توجيه الدعم السياسي والاقتصادي والدبلوماسي للعراق لأنها تهدف الى تطوير العلاقات أكثر فأكثر مؤكدة على علاقات الصداقة المشتركة وهدفها نحو التعايش السلمي لكافة دول المنطقة إذ وضحت موقفها هذا من خلال الاتفاقيات التي تم عقدها مع العراق والتي سبق ذكرها سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي ، فوجود كل هذا الدعم هو خير دليل على رغبة الصين في تطوير سياستها وتعاملاتها مع العراق [٦٠] .

٥) تأكيد الصين المستمر عن دعمها لجهود العراق من أجل الحفاظ على أمنه واستقرارهُ وسلامة أراضيه لتحقيق الاستقرار والتنمية المطلوبة لأنها تسعى عن طريق علاقتها مع العراق الى كسب اصدقاء لها على المستوى الاقليمي والدولي واعادة الدور العراقي المؤثر في المحافل الدولية وفي نفس الوقت حماية مصالحها الاقتصادية فيه لاسيما بعد النمو الاقتصادي المتسارع الذي تشهده الصين [٦١] .

٦) النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهدهُ الصين ، لذلك هي تسعى نحو توظيف هذا النمو من أجل الوصول الى مرتبة القوى العظمى خلال هذا القرن ، وعلى هذا الأساس فأن الاقتصاد المتسارع النمو يتطلب المزيد من مصادر الطاقة ولكون العراق مصدر لهذهِ الامكانيات فأن ذلك سيعزز التوجه الصيني نحو العراق خصوصاً وأن لديها فرص عديدة للأستثمار في جوانب الأعمار والبنى التحية والسياحة ، وحسب توقعات (منظمة أوبك ، بأن الصين ستشهد زيادة في الطلب على النفط للمدة من (٢٠٢٥-٢٠٣٠) .

٧) امتلاك الصين لفائض نقدي كبير يمكنها من تمويل كافة مشاريعها الاستثمارية في العراق وباقي الدول [٦٢] .

٨) أن ما شهده العراق جراء سيطرة تنظيم داعش عام ٢٠١٤ وسيطرتهُ على أجزاء واسعة من العراق قابلهُ اهتمام كبير من قبل الصين التي عبرت عن قلقها من تدهور الوضع الأمني في العراق واتخاذها خطوات جادة في هذا الجانب كدعمها للحكومة العراقية ودعوتها الدائمة الى توحيد صفوف الشعب العراقي ضد تنظيم داعش ، لكونها تدرك خطر انتشار الحركات الانفصالية والارهابية والتي من الممكن أن تؤثر على استقرارها الأمني أيضاً خصوصاً مع وجود اضطرابات وصراعات داخلية في المناطق الشمالية الغربية [٦٣] .

ثانياً :- مشهد (استمرارية) التعاون في العلاقات العراقية الصينية :-

وفق هذا المشهد فأننا نفترض بان علاقة الصين مع العراق على المدى القريب أو المتوسط ستواصل تعاونها خصوصاً وأن معطيات الواقع تشير الى استمرار التعاون والتفاهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، ولعل أهم الفرص الداعمة لهذا المشهد هي :-

١) أن ما يؤكد استمرار التوجه الصيني نحو العراق هو محاولتها الدائمة للحفاظ على مصالحها الاقتصادية واستقرار علاقتها في هذا الجانب لكون العامل الاقتصادي من العوامل المرتبطة بمفهوم القوة والتي استطاعت من خلالها الوصول الى مراحل متقدمة في تعاملاتها مع كافة الدول ومن ضمنها العراق فهي تسعى بشكل دائم الى تأمين الحصول على مصادر الطاقة وتحديداً (النفط) لتواصل تقدمها الاقتصادي الى جانب الاستثمارات المستمرة في العراق فضلاً عن كونهُ سوق مهم لتصريف كافة المنتجات الصينية .

٢) استمرارها بدعم العراق سياسياً خصوصاً وأنها كانت من أوائل الدول التي اعادت فتح سفارتها في العراق بعد الاحتلال الامريكي وتأكيدها على اجراء الانتخابات من أجل استقرار الوضع السياسي خصوصاً وأن الصين تتطلع دائماً نحو تحقيق السلام والاستقرار في العراق والمنطقة العربية لخدمة مصالح جميع الاطراف .

٣) من المستبعد حدوث تصادم او مواجهة بين الصين والقوى الدولية الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة الامريكية بشأن مصالحها في المنطقة العربية ككل ومن ضمنها العراق وعلى الاقل خلال الوقت الحالي وهذا ما سيتيح المجال للصين للاستمرار في توجهاتها نحو العراق وغيره من دول المنطقة العربية [٦٤] .

٤) كما اشرنا سابقاً بخصوص حجم التبادل التجاري بين الجانبين مستمر على نحو جديد ومتواصل لاسيما وأن العراق متجه نحو خطوات مهمة في مجال اصلاح هيكليهُ الاقتصادي لمواكبة الوضع الحالي والانفتاح على الاسواق الخارجية ومحاولة جذب رؤوس الأموال نحوهُ عن طريق الاستثمارات الاجنبية وتنشيط قطاع التصدير ولاسيما النفط لكونهُ يمثل (٩٠%) من مجموع الصادرات العراقية ولكون الصين في مقدمة الدول المستوردة للنفط العراقي فليس بوسعها الا أن تستمر في تعاونها هذا على النحو المعهود [٦٥] .

ثالثاً :- مشهد (التراجع) في العلاقات العراقية الصينية :-

يفترض هذا المشهد بأن التوجه الصيني نحو العراق سوف يتخذ طريق التراجع ويتحدد بجملة من الفرص الداعمة لتحقيقهُ سواء في المستوى السياسي أو الاقتصادي ، وكما يلي :-

١) على الرغم من موقف الصين المعارض للحرب الامريكية على العراق وتقديمها للمساعدات من أجل اعادة أعمار العراق بعد الحرب فضلاً عن استثماراتها العديدة

داخل العراق ، الا انها دائماً ماتكون مترددة بشأن تعميق تحالفاتها أو انشاء علاقات استراتيجية خوفاً من ردة فعل الامريكية والتي قد تؤدي الى صراع أو صدام .

٢) عدم الاستقرار الامني في العراق يعد حافزاً قوياً لتراجع التوجه الصيني نحو العراق ، ولكونه يؤثر على الاداء الدبلوماسي للصين في ظل انعدام استقرار الوضع الداخلي وهذا ما سيشكل عقبة أخرى أمام تقدم العلاقات بين البلدين .

٣) ظهور بوادر لأستخدام الطاقة البديلة والتي باتت تأخذ مساحة واسعة في الدول العظمى وفي مقدمتها الصين فمن المتوقع استخدام الطاقة البديلة سيزداد مستقبلاً وسيصل الى نحو (٥٣%) حتى عام ٢٠٣٥ وأن الصين ستزيد استهلاكها لهذهِ الطاقة ، لذلك وحسب تلك التوقعات المذكورة حول تطور استخدامات الطاقة البديلة سيؤدي ذلك الى تراجع الطلب الصيني على النفط العراقي أو غيره ، مما سيخلق فجوة كبيرة في العلاقات بين الجانبين [٦٦] .

٤) وجود الخلافات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة اقليم كردستان حول الاستثمارات الاجنبية وعائداتها ، الأمر الذي قد يعرقل من دخول الصين نحو الاسواق العراقية خصوصاً وأن هناك خلافات حول عائدات الحقول النفطية الموجودة في اقليم كردستان لكون حكومة الاقليم ترى بأنها ملكاً لها ، الأمر الذي دعى الحكومة المركزية في بغداد الى رفع شكوى في عام ٢٠١٤ أمام المحاكم الدولية ضد جميع الشركات التي تشتري النفط من حكومة الاقليم ، وهذا ما سيكون لهُ تداعيات كبيرة على مستقبل الاستثمار الاجنبي وتحديداً الصين في العراق .

٥) معظم شركات النفط العالمية العاملة في العراق تعاني من مشاكل عديدة أهمها تهالك البنى التحتية وضعف شبكات الطرق والمواصلات الأمر الذي يعيق تقدم

عملها ولكون الصين في مقدمة هذهِ الشركات فلابد من أن يؤثر الأمر على تقدمها في العلاقات مع العراق [٦٧] .

٦) وجود منافسين للصين في العراق من قبل شركات امريكية وأخرى غربية سواء في مجالات الطاقة أو الاستثمار أو التجارة وعلى الرغم من انسحاب القوات الامريكية من العراق الا أنها تبقى قوة سياسية مهيمنة على الشرق الاوسط والخليج العربي ومسيطرة على ممرات بحرية مهمة مما يشكل ذلك تحدياً كبيراً للصين ليس في العراق فحسب وإنما في عموم المنطقة العربية [٦٨] .

٧) ومما يعرقل تطور العلاقات بين الجانبين هو صعوبة حصول العراقيين على تأشيرات دخول للصين ، فضلاً عن مشاكل أخرى متعلقة بعدم توفير معلومات كافية عن الشركات الصينية العاملة في العراق وقيام الصين بتصدير بضائع ذات مواصفات رديئة ويعود سبب ذلك الى عدم وجود جانب رقابي من قبل الصين كلها تشكل معوقات أخرى تقف أمام تقدم العلاقات بينهما [٦٩] .

٨) ممكن أن يكون لمبادرة الحزام والطريق دور في تراجع التوجه الصيني نحو العراق لعدة اعتبارات اهمها المستوى المتدني للبنية التحتية في العراق ، والظروف الأمنية الغير مستقرة والتي قد تشكل ضرراً كبيراً على مصالح الشركات المستثمرة لذلك فهي لن تجازف في مصالحها وتلجأ الى صرف مبالغ طائلة في ظل تلك الظروف [٧٠] .

٩) بسبب تداعيات جائحة كورونا التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية في عموم أنحاء العالم كان لها أثر كبير على الاقتصاد العراقي فمنذ مطلع عام (٢٠٢٠) تراجع سعر النفط وقل الطلب العالمي على النفط ولاسيما الصين والتي كانت تستقبل كميات هائلة من النفط العراقي لكونها مستهلكاً رئيسياً لهُ مما شكل ركوداً كبيراً في الاقتصاد العراقي خصوصاً وانهُ معتمد بشكل كبير على عائدات النفط ،

وهذا ما سيخلق أزمة ليس على المستوى الداخلي للعراق ، وإنما في علاقاتهُ وتعاملاتهُ مع كافة الدول المستوردة للنفط العراقي ، وفي مقدمتها الصين وممكن أن يشكل حافز لتراجع العلاقات بين البلدين [٧١] .

الخاتمة :-

في ضوء ما تقدم نلاحظ بأن العلاقات مابين الجانبين العراقي والصيني مرت بمراحل عديدة غلب على معظمها صفة التعاون والتفاهم خصوصاً ما بعد منتصف السبعينات نتيجة للأنفتاح الأقتصادي الذي شهدتهُ الصين تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومن ضمنها العراق والذي نتج عن ادراكها التام لأهمية العلاقات الأقتصادية والتجارية في تحديد مكانتها ضمن المجتمع الدولي ، والصين لازالت مستمرة في اتباع نفس هذا النهج وهو تعزيز نفوذها الأقتصادي في العراق لكونهُ سوقاً استهلاكياً مهماً , فضلاً عن اهميتهُ من الناحية الأستراتيجية ودورهُ الأقليمي المؤثر في المنطقة ككل , ومن المتوقع استمرار العلاقات على النحو التعاوني المعهود في المستقبل القريب اوالمتوسط وفق المعطيات المذكورة .

قائمة الهوامش

١. ظاهر عبد الزهرة الربيعي وأحمد حسن مجهول الحسناوي ، الأهمية الجيواقتصادية للعراق في الاستراتيجيتين الامريكية والصينية ، مجلة الخليج العربي ، المجلد (٤٧) ، العدد (١-٢) ، ٢٠١٩ ، (ص٣) .
٢. اطلس العراق والوطن العربي ، دار الاعرجي للنشر ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٣ ، (ص١٢) .

٣. ظاهر عبد الزهرة الربيعي واحمد حسن مجهول الحسناوي ، مصدر سابق ، (ص٨،٧،٤) .

٤. ظاهر عبد الزهرة الربيعي واحمد حسن مجهول الحسناوي ، المصدر نفسه ، (ص ١٠،٩) .

٥. ابتسام محمد العامري ، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد ٢٠٠٣ ، قضايا سياسية ، العدد (٤٨-٤٩) ، ٢٠١٧ ، (ص ١٩،١٨) .

٦. دهام محمد دهام وسلمان علي حسن ، العلاقات الصينية العراقية بين توازنات السياسية ومفاعيل الاقتصاد ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (٧) ، العدد (٢٥) ، ٢٠١٨ ، (ص ١٣٧) .

٧. ابتسام محمد العامري ، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، (ص٢٠،١٩) .

٨. ابتسام محمد العامري ، المصدر نفسه ، (ص٢٠) .

٩. دهام محمد دهام وسلمان علي حسن ، مصدر سابق ، (ص١٣٨) .

١٠. حيدر علي حسين ، العراق في الاستراتيجية الصينية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٢٥) ، ٢٠٠٨ ، (ص٢٨) .

١١. عمر هاشم ذنون الحيالي ، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٦ ، (ص٢٨ ، ٢٩) .

١٢. عمر هاشم ذنون الحيالي ، المصدر نفسه ، (ص٣١ ، ٣٢) .

١٣. عمر هاشم ذنون الحيالي ، المصدر نفسه ، (ص ٣٣) .

١٤. ابتسام محمد العامري ، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، (ص٢١ ، ٢٢) .

١٥.ابتسام محمد العامري ، المصدر نفسه ، (ص٢٢ ، ٢٣) .

١٦.دهام محمد دهام وسلمان علي حسن ، مصدر سابق ، (ص١٤٠) .

١٧.ابتسام محمد العامري ، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد ٢٠٠٣، مصدر سابق ، (ص٢٣) .

١٨.دهام محمد دهام وسلمان علي حسن ، مصدر سابق ، (ص١٤٠ ، ١٤١) .

١٩.غيث الربيعي ، تطور العلاقات العراقية الصينية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٤١) ، ٢٠١٠ ، (ص٣٠٧) .

٢٠.دهام محمد دهام وسلمان علي حسن ، مصدر سابق ، (ص١٤١) .

٢١.حسين حيدر محمد الجزائري ، طريق الحرير الجديد وأثاره الأقتصادية على العراق ، مجلة البحوث والدراسات النفطية ، العدد (٢٨-٩) ، ٢٠٢٠ ، (ص٣٠) .

٢٢.محمد ياس خضير ، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي ، مجلة الدولية والسياسية ، العدد (٢٤) ، ٢٠١٤ ، (ص١٥٥) .

٢٣.كرار أنور البديري ، علاقات الصين تجاه دول الجوار الموسع : العراق انموذجاً ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، العدد (١٥) ، بغداد ، ٢٠١٩ ، (ص٨) .

٢٤.جعفر بهلول الحسيناوي ، العراق وايران على طريق مبادرة الحزام والطريق ، مطبعة السيماء ، ط١، بغداد ، العراق ، ٢٠٢٠ ، (ص٧٦) .

٢٥.كرار أنور البديري ، مصدر سابق ، (ص٩ ، ١١) .

٢٦.ابتسام محمد العامري ، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد ٢٠٠٣ , مصدر سابق ، (ص٣٢) .

٢٧.حيدر علي حسين ، مصدر سابق ، (ص٣٢) .

٢٨.ظفر عبد مطر التميمي ، الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط بين المتغيرات والثوابت ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، المجلد (١) ، العدد (٤٠) ، ٢٠٢١ ، (ص٦٩١ ، ٦٩٢) .

٢٩.محمد اليوسيفي ، السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها ، مجموعة مؤلفين في كتاب : السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، المانيا ، ٢٠١٧ ، (ص٢٦) .

٣٠.يونس مؤيد يونس ، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان الاردن ، ٢٠١٥ ، (ص ٥٤) .

٣١.ابتسام محمد عبد العامري ، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على العراق ، ورشة عمل مقيمة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد ، بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٨ . (ص١٥).

٣٢.حسين حيدر محمد الجزائري ، مصدر سابق ، (ص٢٩) .

٣٣.ابتسام محمد عبد العامري ، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على العراق ، مصدر سابق ، (ص١٦) .

٣٤.حسين حيدر محمد الجزائري ، مصدر سابق ، (ص٣١) .

٣٥.جعفر بهلول الحسيناوي ، مصدر سابق ، (ص٢١) .

٣٦.جعفر بهلول الحسيناوي ، المصدر نفسه ، (ص٢١ ، ٢٢) .

٣٧.جعفر بهلول الحسيناوي ، المصدر نفسه ، (ص٢٤ ، ٢٥) .

٣٨.نادية كاظم العبودي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تأريخية ، مجموعة مؤلفين في كتاب : مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في

العالم ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، المانيا ، ٢٠١٩ ، (ص٢٥) .

٣٩.جعفر بهلول الحسيناوي ، مصدر سابق ، (ص٢٥) .

٤٠.نادية كاظم العبودي ، مصدر سابق ، (ص٢٦) .

٤١.جعفر بهلول الحسيناوي ، مصدر سابق ، (ص٢٥ ، ٢٦) .

٤٢.عدنان خلف حميد وهند زياد نافع ، مبادرة الحزام والطريق الأهداف والتحديات ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد (١٩) ، ٢٠٢٠ ، (١٧٥ ، ١٧٦) .

٤٣.عدنان خلف حميد وهند زياد نافع ، المصدر نفسه ، (ص١٧٦-١٧٩) .

٤٤.جعفر بهلول الحسيناوي ، مصدر سابق ، (ص٦٤ ، ٦٥) .

٤٥.جعفر بهلول الحسيناوي ، المصدر نفسه ، (ص٧٠ ، ٧٨) .

٤٦.ابتسام محمد عبد العامري ، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على العراق ، مصدر سابق ، (ص ١٤ ، ١٥) .

٤٧.سلام جبار شهاب ، الاثار المحتملة لمبادرة الحزام والطرق على العراق ، قضايا سياسية ، العدد (٥٨) ، ٢٠١٩ ، (ص١٤٧) .

٤٨.باهر مردان مضخور ، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٦٧) ، ٢٠١٦ ، (ص٢١٦ ، ٢١٧) .

٤٩.حسين حيدر محمد الجزائري ، مصدر سابق ، (ص٣٠) .

٥٠.علي جواد التبادل التجاري بين العراق والصين ٣٠.١ مليار دولار خلال ٢٠٢٠ ، بتاريخ ٢٠٢١/٢/٨ على الموقع الالكتروني : https://www.aa.com.tr/ar

٥١.حسين حيدر محمد الجزائري ، مصدر سابق ، (ص٣١) .

٥٢.سلام جبار شهاب ، مصدر سابق ، (ص١٤٢ ، ١٤٣) .

٥٣. ابتسام محمد العامري ، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، (ص٢٦) .

٥٤. ابتسام محمد عبد العامري ، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على العراق ، مصدر سابق ، (ص ١٦) .

٥٥. ابتسام محمد العامري ، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، (ص٢٨ ، ٣٠) .

٥٦. علي جواد التبادل التجاري بين العراق والصين ٣٠.١ مليار دولار خلال ٢٠٢٠ ، بتاريخ ٢٠٢١/٢/٨ على الموقع الالكتروني : https://www.aa.com.tr/ar

٥٧. ابتسام محمد العامري ، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، (ص٢٩) .

٥٨. دهام محمد دهام وسلمان علي حسن ، مصدر سابق ، (ص١٤٨) .

٥٩. عمر هاشم ذنون الحيالي ، مصدر سابق ، (ص٢١٩ ، ٢١٦ ، ٢٢٠) .

٦٠. عمر هاشم ذنون الحيالي ، المصدر نفسه ، (ص٢١٥ ، ٢١٦) .

٦١. عمر هاشم ذنون الحيالي ، المصدر نفسه ، (ص٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠) .

٦٢. عمر هاشم ذنون الحيالي ، المصدر نفسه ، (ص٢٠٣-٢٥٨) .

٦٣. ابتسام محمد العامري ، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد ٢٠٠٣ , مصدر سابق ، (ص٣٠ ، ٣١) .

٦٤. عمر هاشم ذنون الحيالي ، مصدر سابق ، (ص٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦) .

٦٥. عمر هاشم ذنون الحيالي ، المصدر نفسه ، (ص٢٣٣) .

٦٦. عمر هاشم ذنون الحيالي ، المصدر نفسه ، (ص٢١٣ – ٢٢٥) .

٦٧. دهام محمد دهام وسلمان علي حسن ، مصدر سابق ، (ص١٥٠ ، ١٥٢) .

٦٨. عمر هاشم ذنون الحيالي ، مصدر سابق ، (ص ٢٤١ ، ٢٤٢) .

٦٩. ابتسام محمد العامري ، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد ٢٠٠٣, مصدر سابق ، (ص٢٩) .

٧٠. سلام جبار شهاب، مصدر سابق ، (ص١٦٢) .

٧١. علي سعدي عبد الزهرة جبير ، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي ، مجلة حمورابي ، العدد (٣٥) ، ٢٠٢٠ ، (ص٥٣ ، ٥٦) .

المصادر

- ابتسام محمد العامري ، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد ٢٠٠٣ ، قضايا سياسية ، العدد (٤٨-٤٩) ، ٢٠١٧ .
- ابتسام محمد عبد العامري ، مبادرة الحزام والطريق الصينية وتأثيرها على العراق ، ورشة عمل مقيمة في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد ، بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٨ .
- اطلس العراق والوطن العربي ، دار الاعرجي للنشر ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٣ .
- باهر مردان مضخور ، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين ، مجلة دراسات دولية ، العدد (٦٧) ، ٢٠١٦ .
- جعفر بهلول الحسيناوي ، العراق وايران على طريق مبادرة الحزام والطريق ، مطبعة السيماء ، ط١، بغداد ، العراق ، ٢٠٢٠ .
- حسين حيدر محمد الجزائري ، طريق الحرير الجديد وأثاره الأقتصادية على العراق ، مجلة البحوث والدراسات النفطية ، العدد (٢٨-٩) ، ٢٠٢٠ .
- حيدر علي حسين ، العراق في الاستراتيجية الصينية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٢٥) ، ٢٠٠٨ .

- دهام محمد دهام وسلمان علي حسن ، العلاقات الصينية العراقية بين توازنات السياسية ومفاعيل الاقتصاد ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد (٧) ، العدد (٢٥) ، ٢٠١٨ .
- سلام جبار شهاب ، الاثار المحتملة لمبادرة الحزام والطرق على العراق ، قضايا سياسية ، العدد (٥٨) ، ٢٠١٩ .
- ظاهر عبد الزهرة الربيعي وأحمد حسن مجهول الحسناوي ، الأهمية الجيواقتصادية للعراق في الاستراتيجيتين الامريكية والصينية ، مجلة الخليج العربي ، المجلد (٤٧) ، العدد (١-٢) ، ٢٠١٩ .
- ظفر عبد مطر التميمي ، الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط بين المتغيرات والثوابت ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، المجلد (١) ، العدد (٤٠) ، ٢٠٢١ .
- عدنان خلف حميد وهند زياد نافع ، مبادرة الحزام والطريق الأهداف والتحديات ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد (١٩) ، ٢٠٢٠ .
- علي جواد التبادل التجاري بين العراق والصين ٣٠.١ مليار دولار خلال ٢٠٢٠ ، بتاريخ ٢٠٢١/٢/٨ على الموقع الالكتروني : https://www.aa.com.tr/ar
- علي سعدي عبد الزهرة جبير ، تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العراقي ، مجلة حمورابي ، العدد (٣٥) ، ٢٠٢٠ .
- عمر هاشم ذنون الحيالي ، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٦ .
- غيث الربيعي ، تطور العلاقات العراقية الصينية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٤١) ، ٢٠١٠ .

- كرار أنور البديري ، علاقات الصين تجاه دول الجوار الموسع : العراق انموذجاً ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، العدد (١٥) ، بغداد ، ٢٠١٩ .
- محمد اليوسيفي ، السياسة الخارجية الصينية بين فرض الاستمرارية ومحدداتها ، مجموعة مؤلفين في كتاب : السياسة الخارجية الصينية في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، المانيا ، ٢٠١٧ .
- محمد ياس خضير ، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي ، مجلة الدولية والسياسية ، العدد (٢٤) ، ٢٠١٤ .
- نادية كاظم العبودي ، مبادرة الحزام والطريق الصينية دراسة تأريخية ، مجموعة مؤلفين في كتاب : مبادرة الحزام والطريق الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، المانيا ، ٢٠١٩ .
- يونس مؤيد يونس ، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان الاردن ، ٢٠١٥ .

Sources

- Ibtisam Muhammad Al-Amiri, Chinese Policy Orientations towards Iraq after 2003, Political Issues, No. (48-49), 2017.
- Ibtisam Muhammad Abdul-Amiri, the Chinese Belt and Road Initiative and its Impact on Iraq, a resident workshop at the Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad, on 8/5/2020.
- Atlas of Iraq and the Arab World, Al-Araji Publishing House, Baghdad, Iraq, 2013.

- Baher Mardan Makhoor, The Chinese Belt and Road Strategy for the Twenty-first Century, International Studies Journal, No. (67), 2016.
- Jaafar Bahloul Al-Husseinawi, Iraq and Iran on the path of the Belt and Road Initiative, Al-Sima Press, 1st floor, Baghdad, Iraq, 2020.
- Hussein Haider Muhammad Al-Jazaery, The New Silk Road and its Economic Effects on Iraq, Journal of Oil Research and Studies, Issue (28-9), 2020.
- Haider Ali Hussein, Iraq in Chinese Strategy, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, No. (25), 2008.
- Daham Muhammad Daham and Salman Ali Hassan, Sino-Iraqi Relations between Political Balances and Effects of the Economy, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume (7), Issue (25), 2018.
- Salam Jabbar Shehab, The Possible Effects of the Belt and Road Initiative on Iraq, Political Issues, Issue (58), 2019.
- Zahir Abdul-Zahra Al-Rubaie and Ahmed Hassan Majhoul Al-Hasnawi, The Geoeconomic Importance of Iraq in the American and Chinese Strategies, The Arabian Gulf Journal, Volume (47), Issue 1-2, 2019.
- Zafar Abdul Matar Al-Tamimi, The Chinese Strategy in the Middle East between Variables and Constants, Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Volume (1), Issue (40), 2021.
- Adnan Khalaf Hamid and Hind Ziyad Nafeh, The Belt and Road Initiative, Objectives and Challenges, Tikrit Journal of Political Science, issue (19), 2020.
- Ali Jawad, the trade exchange between Iraq and China $30.1 billion during 2020, on 2/8/2021 on the website: https://www.aa.com.tr/ar

- Ali Saadi Abdul-Zahra Jubeir, The Repercussions of the Corona Virus Pandemic on the Iraqi Economy, Hammurabi Magazine, Issue (35), 2020.
- Omar Hashim Thanoun Al-Hayali, Chinese foreign policy towards Iraq since 2003 and its future prospects, Academics for Publishing and Distribution, 1st Edition, Amman, Jordan, 2016.
- Ghaith Al-Rubaie, The Evolution of Iraqi-Chinese Relations, Journal of Political Science, No. 41, 2010.
- Karar Anwar Al-Budairi, China's Relationships towards the Expanded Neighboring Countries: Iraq as a Model, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, No. (15), Baghdad, 2019.
- Muhammad Al-Yousifi, Chinese foreign policy between the imposition of continuity and its determinants, a group of authors in the book: Chinese Foreign Policy in the Middle East after the Arab Spring, the Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, Germany, 2017.
- Muhammad Yas Khudair, China and the future of the international political system, International and Political Journal, issue (24), 2014.
- Nadia Kazem Al-Aboudi, The Chinese Belt and Road Initiative, a historical study, a group of authors in a book: The Chinese Belt and Road Initiative, The World Economic Century Project, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, Germany, 2019.
- Younis Muayyad Yunus, The Roles of the Major Asian Powers in the Strategic Balance in Asia after the Cold War and its Future Prospects, Academics for Publishing and Distribution, 1st Edition, Amman, Jordan, 2015.